مدخل نظري في تطور الفكر المالي ووظائف المالية العمومية مقدمة لا يمكن فهم قانون المالية ولا النظام المالي العمومي فهمًا دقيقًا دون الرجوع إلى تاريخ المالية وفلسفتها. فالمالية ليست مجرد أرقام وميزانيات وضرائب ونفقات، بل هي تعبير عن تطور الدولة نفسها، والمصلحة العامة. في جوهره، تصورًا معينًا للدولة ولعلاقتها بالأفراد والجماعات. فالمالية العامة لم تولد دفعة واحدة في صورتها الحديثة، وإنما مرت بمراحل متعاقبة: بدأت بوصفها وسيلة لتأمين حاجات السلطان أو الحاكم، ثم تحولت تدريجيًا إلى أداة لتسيير الدولة، وبعد ذلك أصبحت وسيلة لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، ومن هنا، أما فلسفة المالية، وتحديد الأولويات الجماعية. ولذلك فإن السؤال المالي ليس سؤالًا تقنيًا فقط، وانطلاقًا من ذلك، فإن هذا الدرس سيتناول أولًا التطور التاريخي للمالية العامة، ثم ينتقل إلى الفلسفة التي قامت عليها المالية في مراحلها المختلفة، قبل أن ينتهي إلى إبراز التحولات الكبرى التي عرفها الفكر المالي الحديث والمعاصر. المبحث الأول: التطور التاريخي للمالية العامة في الحضارات القديمة، لم تكن المالية العامة مستقلة عن شخص الحاكم أو السلطة السياسية. فقد كانت موارد الدولة تختلط غالبًا بموارد الملك أو الإمبراطور، ورسوم التجارة، وفي هذه المرحلة، بل على منطق القوة والسيادة. فالضريبة لم تكن تُقدَّم باعتبارها مساهمة مواطنية في تحمل الأعباء العامة، وإنما باعتبارها التزامًا مفروضًا من الأعلى. ولذلك لم تكن مسألة الشرعية المالية مطروحة بالصورة الحديثة، في العصر الوسيط، ظلت المالية مرتبطة بالبناء الإقطاعي والسلطاني. وريع الأراضي. كما اتسم النظام المالي بعدم الانتظام، لأن النفقات لم تكن تخضع لتقدير سنوي مضبوط، ومع ذلك، بدأ يظهر تدريجيًا تطور مهم، تمثل في بداية التمييز بين نفقات البلاط ونفقات الحكم، وظهور بعض صور المحاسبة البدائية، لكن هذا التطور ظل محدودًا، لا وسيلة لخدمة المصلحة العامة في معناها الحديث. المطلب الثاني: المالية في عصر الدولة الحديثة الفقرة الأولى: انفصال مالية الدولة عن مالية الحاكم تشكل هذه المرحلة نقطة التحول الكبرى في تاريخ المالية العامة. وتطور البيروقراطية، وتوسع الوظائف الإدارية والعسكرية، بدأ المال العام ينفصل تدريجيًا عن مال الحاكم. ولم تعد الموارد تنسب إلى شخص الملك، بل إلى الدولة باعتبارها كيانًا قانونيًا مستمرًا. وهنا بدأ يتبلور معنى جديد للمالية: لم تعد مجرد خزينة للحاكم، بل صارت وسيلة لتسيير المرافق والمؤسسات العامة. وإلى تنظيم المحاسبة، ولو في صورها الأولى. الفقرة الثانية: نشأة مبدأ الشرعية المالية أدى تطور الفكر السياسي والدستوري، خاصة بعد الثورات الدستورية في أوروبا، إلى بروز مبدأ بالغ الأهمية هو مبدأ الشرعية المالية. ويعني هذا المبدأ أن فرض الضريبة أو التصرف في المال العام لا يجوز أن يتم بإرادة منفردة من السلطة التنفيذية، بل يجب أن يخضع لموافقة ممثلي الأمة. وهي قاعدة تحمل معنى فلسفيًا عميقًا، لأنها جعلت المال العام مرتبطًا بالإرادة الجماعية، وربطت الجباية بالشرعية السياسية، وأدخلت المالية في صلب القانون الدستوري. ومن هذه اللحظة بدأ تاريخ المالية الحديثة فعلًا، لأن الدولة لم تعد فقط سلطة جباية، بل أصبحت أيضًا سلطة مقيدة بالقانون. المبحث الثاني: فلسفة المالية في الفكر الكلاسيكي المطلب الأول: المالية في ظل الدولة الحارسة الفقرة الأولى: مفهوم الدولة الحارسة يقوم الفكر الليبرالي الكلاسيكي على تصور محدود للدولة، يرى أن الأصل هو حرية الأفراد وحرية السوق، وأن تدخل الدولة يجب أن يبقى في أضيق الحدود الممكنة. ولهذا نشأت فكرة الدولة الحارسة، والعلاقات الخارجية، وفي ظل هذا التصور، كانت المالية العامة تُفهم باعتبارها ضرورة ضيقة لا ينبغي أن تتوسع. فالضريبة تعتبر شرًا لا يُلجأ إليه إلا بقدر الحاجة، والنفقة العامة يجب أن تبقى محدودة، الفقرة الثانية: الأسس الفلسفية للمالية الكلاسيكية ترتكز فلسفة المالية الكلاسيكية على جملة من المبادئ: أولها، ومن ثم ينبغي ألا تثقل المالية العامة كاهله إلا في الحدود الدنيا. ثانيها، ولذلك فالتدخل المالي للدولة قد يفسد هذا التوازن. ثالثها، لأن العجز والاقتراض يعدان خطرًا على الاستقرار. في الفكر الكلاسيكي، مالية حياد أكثر منها مالية تغيير. فالدولة لا تتدخل لتصحيح الفوارق الاجتماعية أو لتنشيط الاقتصاد، بل تكتفي بتمويل وظائفها الدنيا. والرقابة، والاقتصاد في النفقات، فإنها اصطدمت بحدود واضحة. فقد تبين أن السوق لا يحقق دائمًا التوازن، وأن الفقر والتفاوتات الاجتماعية لا تُعالج تلقائيًا، والتنظيم الاجتماعي، وحماية الشغل. وهذه كلها وظائف لا يمكن تحقيقها عبر منطق الدولة الحارسة فقط. وهكذا بدأت الفلسفة الكلاسيكية تتراجع تدريجيًا أمام صعود تصورات جديدة للمالية العامة. المبحث الثالث: فلسفة المالية في الفكر التدخلي والاجتماعي أدت الثورة الصناعية، وتوسع المدن، ثم الأزمات الاقتصادية الكبرى، إلى إعادة النظر في موقع الدولة. وتنظيم السوق، وتمويل الخدمات الأساسية. ومن هنا تغيرت فلسفة المالية العامة: لم تعد الضريبة مجرد وسيلة لتغطية نفقات الأمن والإدارة، بل صارت أداة للتوزيع الاجتماعي، الفقرة الثانية: المالية كأداة للتدخل فالضريبة التصاعدية، مثلًا، لا تهدف فقط إلى جمع الموارد، بل أيضًا إلى توزيع العبء المالي على أساس المقدرة التكليفية. والنفقة العامة لم تعد مجرد مقابل لخدمات سيادية، بل أصبحت أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية ودعم الفئات المحتاجة وتمويل الاستثمار العمومي. فهي تعكس اختيارات

Summarized by © lakhasly.com

الدولة في توزيع الموارد، وتحدد من يستفيد ومن يتحمل، وتكشف الفلسفة التي تحكم السلطة العمومية في تدبير الشأن العام. المطلب الثاني: الفكر الكينزي وتحول وظيفة المالية الفقرة الأولى: مضمون التصور الكينزي جاء الفكر الكينزي ليحدث انقلابًا حقيقيًا في فلسفة المالية العامة. فقد بيّن أن الاقتصاد قد يعرف اختلالات دائمة، ومواجهة الكساد. وبموجب هذا التصور، لم يعد العجز في الميزانية شرًا مطلقًا، بل قد يكون أداة مشروعة إذا استُعمل لإنعاش الاقتصاد أو تمويل الاستثمار أو دعم الاستقرار الاجتماعي. كما لم تعد الضريبة فقط موردًا ماليًا، بل أصبحت أيضًا وسيلة لتعديل السلوك الاقتصادي ولضبط الدورة الاقتصادية. أي تمويل النفقات العامة. أي التأثير في الإنتاج والاستهلاك والاستثمار والتشغيل. الوظيفة الاجتماعية، وهذا التطور يفسر تضخم الميزانيات العامة في القرن العشرين، واتساع دور الدولة، وظهور دولة الرفاه. كما يفسر أيضًا لماذا لم يعد ممكنا دراسة المالية العامة بمنطق قانوني شكلي فقط، بل أصبح من الضروري ربطها بالاقتصاد والاجتماع والسياسة. الفقرة الأولى: صعود منطق النجاعة في العقود الأخيرة، وعلى قياس الأداء، وتقييم السياسات العمومية، وربط المسؤولية بالمحاسبة. والشفافية، وصارت المالية العامة مرتبطة أكثر فأكثر بمنطق التقييم، الفقرة الثانية: استمرار سؤال العدالة لكن رغم صعود النجاعة، لم يختف السؤال الفلسفي القديم المتعلق بالعدالة. فما تزال المالية العامة مطالبة بالإجابة عن أسئلة جوهرية: كيف توزع الأعباء الضريبية؟ هل النظام الجبائي منصف؟ هل تستفيد الفئات الهشة من النفقات العمومية؟ هل يوجه المال العام لخدمة الأولويات الاجتماعية الحقيقية؟ ومن هنا فإن فلسفة المالية المعاصرة تقوم على توتر دائم بين قيمتين كبيرتين: النجاعة والعدالة. فالنجاعة تطلب حسن استعمال الموارد وتحقيق النتائج، والعدالة تطلب التوزيع المنصف للأعباء والمنافع. والتحدي الحقيقي لأي نظام مالي معاصر هو تحقيق التوازن بينهما. أصبحت المالية اليوم تواجه تحديات جديدة لم تكن مطروحة بنفس الحدة في المراحل السابقة، والتحول الرقمي. وهذه المتغيرات جعلت المالية العمومية أكثر تعقيدًا، إلى أتمتة المراقبة، إلى الشفافية الرقمية، إلى تحليل البيانات المالية العامة. ولم تعد فلسفة المالية مرتبطة فقط بسؤال: كيف تجمع الدولة المال وتنفقه؟ بل أصبحت مرتبطة أيضًا بسؤال: كيف تدير الدولة المال العام في بيئة رقمية عابرة للحدود، مع الحفاظ على الشرعية والفعالية والعدالة؟ المبحث الخامس: الأبعاد الفلسفية الأساسية للمالية العامة المطلب الأول: الضريبة بين الإكراه والتضامن الضريبة في ظاهرها اقتطاع جبري من أموال الأفراد، وبعدًا جماعيًا، لأنها تمول الحاجات العامة. فكلما شعر المواطن بأن الضريبة عادلة، وتعود بالنفع على المجتمع، ازدادت مشروعيتها. أما إذا بدت مجحفة أو غامضة أو غير مرتبطة بخدمة عامة ذات معنى، المطلب الثاني: النفقة العامة بين المنفعة العامة والاختيار السياسي النفقة العامة ليست عملًا محايدًا. فهي دائمًا تعكس تصورًا معينًا للأولويات. فعندما تخصص الدولة اعتمادات أكبر للتعليم أو الصحة أو الدفاع أو البنية التحتية، فهي لا تقوم فقط بعملية تقنية، بل تتخذ اختيارًا سياسيًا وفلسفيًا حول معنى المصلحة العامة. ولهذا فإن فلسفة النفقة العامة ترتبط بسؤال عميق: من الذي يحدد الأولويات الجماعية؟ وعلى أي أساس؟ هل على أساس الربح الاقتصادي؟ أم العدالة الاجتماعية؟ أم الأمن والاستقرار؟ أم التنمية البشرية؟ وهنا يظهر أن المالية ليست مجالًا محاسبيًا صرفًا، بل هي ترجمة مادية لفلسفة الدولة ولتصورها للمجتمع. خاتمة يتبين من خلال هذا العرض أن تاريخ وفلسفة المالية يكشفان عن مسار طويل من التحول العميق. فقد انتقلت المالية من مرحلة كانت فيها مرتبطة بشخص الحاكم ومصالحه المباشرة، ثم إلى مرحلة ثالثة غدت فيها أداة للتدخل الاقتصادي والاجتماعي، وأخيرًا إلى مرحلة معاصرة تتحدد فيها المالية من خلال رهانات الحكامة والنجاعة والعدالة والاستدامة. وللعدالة، وللمجتمع، بينما فلسفة المالية تفسر لنا لماذا نشأت، يمكن تلخيص الفكرة المركزية للدرس في أن المالية العامة مرت بثلاث لحظات كبرى: حيث كان المال في خدمة الحاكم. حيث أصبح المال العام مقيدًا بالقانون والتمثيل. اللحظة الثالثة، مالية التدخل والحكامة؛ الوسيط في المالية العامة .Gaston Jèze, Maurice Duverger, Finances publiques. Pierre Lalumière, Paul-Marie Gaudemet et Joël Molinier, Adam Smith, The General Theory of Employment, Joseph Stiglitz,

Summarized by © lakhasly.com